

المعهد الأميركي - اللبناني "بطالب الكونغرس

بإقرار مشروع العقوبات ضد سوريا

باريس - من بيار عطاالله: النهار

تواصل الاحزاب والتنظيمات اللبنانية النشطة في الولايات المتحدة رفع وتيرة تحركها دعماً لمشروع القانون المقدم الى مجلسي النواب والشيوخ والداعي الى فرض عقوبات على سوريا من اجل "وقف دعم الارهاب وانهاء احتلالها للبنان". وامس دعت لجنة العلاقات الخارجية والمالية في مجلس الشيوخ "المعهد الاميركي - اللبناني" العضو في "مجلس المنظمات الاميركية - اللبنانية" الى تقديم شهادة عن "الاحتلال السوري للبنان".

وجاء في الشهادة التي قدمها ديفيد اوبرلي بأسم المعهد "ان الاميركيين من اصل لبناني يعملون من اجل قضية تحرير لبنان وسيادته واستقلاله من خلال الانسحاب الفوري وغير المشروط لجيش الاحتلال السوري، ويعتمدون على الصداقة التاريخية بين الشعبين الاميركي واللبناني القائمة على مبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الانسان (...). وان اللبنانيين يقفون الى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب".

وطلب مساعدة الشعب اللبناني "على استعادة لبنان كدولة عربية حرة خالية من الاحتلال السوري وحيث تسود مبادئ الديموقراطية وحقوق الانسان وينشط المجتمع المدني".

وقال: "جرحت احداث ١١ ايلول كل الشعوب المحبة للسلام والحرية ومنها الشعب اللبناني الذي عانى اعواماً طويلة الارهاب ولا يزال وخصوصاً ارباب الدولة. فمنذ السبعينات والثمانينات وحين لم يكن العالم يعرف شيئاً عن السيارات المفخخة كانت سوريا والمنظمات التابعة لها ترسل السيارات المحملة بأطنان المتفجرات لتدمر الاحياء اللبنانية وتقتل الابرياء وتروع الاطفال. وكما فعلت حركة طالبان التي خطفت افغانستان وحولتها مقراً للارهاب العالمي فقد وضعت سوريا يدها على لبنان وحولته مقراً للارهاب العالمي وتهريب المخدرات (...).

نحن نتحدث امامكم بأسم شعبنا الذي يرزح تحت القمع السوري في لبنان. وما جرى في آب الفائت من ممارسات وحشية واعتقالات تعسفية غير قانونية على يد الاجهزة التابعة للجيش السوري ليس الا بسبب مناداة بعض الشجعان بأنسحاب الاحتلال السوري من بلدهم. لقد جرى قمع اللبنانيين واسكاتهم بصورة مفاجئة ولبنان لم يعد مكاناً لحرية التعبير عن الرأي والتسامح والديموقراطية والتعايش بل اصبح وبسبب الهيمنة السورية مقراً للتطرف الديني واللاتسامح والحقذ...

واضاف اوبرلي: "لقد عارض كثير من اللبنانيين اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لأنهم كانوا يعلمون انه لن يحمل اليهم السلام المنشود ولا المصالحة بل سيؤدي الى شرعنة الاحتلال السوري وتذويب لبنان. وقد اثبتت الايام صحة موقف هذه الفئة الواسعة من اللبنانيين. فقد ادت الاتفاقات الثنائية التي فرضتها سوريا على لبنان الى تدخل النظام السوري في كل اوجه الحياة اللبنانية دون استثناء وجرى حل الاحزاب السياسية الوطنية وحظر نشاطاتها تحت شعار "التعامل مع العدو الصهيوني" احد اكثر ادوات النظام السوري فاعلية في قمع حرية الرأي والتعبير. ان فشل سوريا في تطبيق اعادة انتشار قواتها التي نص عليها اتفاق الطائف يجب ان تشكل انذاراً قوياً الى جميع المعنيين لعدم الركون الى التعهدات السورية وخصوصاً في مسائل حساسة مثل التعهد بتجريد الارهابيين من اسلحتهم ووقف الدعم الكبير الذي تقدمه سوريا الى الارهاب في العالم وفي مقدمه حزب الله الذي اصبح دولة ضمن الدولة اللبنانية (...)

ان الاقتصاد اللبناني يحتضر وشعبنا في السجون او يجبر على هجر بلده وهناك عمليات قمع واسعة لكل معارضي سوريا في لبنان، لكن ارادة المقاومة لا تزال حية ولا تزال نأمل من المجتمع الدولي وزعيمته الولايات المتحدة ان تواصل الحرب على الارهاب الى النهاية. اننا نطلب منكم مساعدة لبنان على استعادة استقلاله وسيادته وحرية وانهاء الاحتلال السوري

لأراضيه الذي طال جدا. نطلب منكم مساعدتنا بأسم الشعب اللبناني على استعادة لبنان كدولة عربية حرة ومحبة للسلام
وحيث ينهض المجتمع المدني بكل كرامة وهمة. وحيث يمكن انجاز مصالحه حقيقية في ظل دولة قانون.
نطلب من الكونغرس عدم صرف اي سنت من اموال دافع الضرائب الاميركي للسلطة القائمة في بيروت بل ارسالها الى
الافراد والمنظمات غير الحكومية وفي مقدمها الجامعة الاميركية وغيرها من المؤسسات مثل المستشفيات ومؤسسات
الابحاث التي تحفظ للبنان مكانة مميزة في الشرق ولا ننسى مؤسسات حقوق الانسان والبيئة والمؤسسات الخيرية.
اننا نحض اعضاء الكونغرس على دعم مشروع القانون ٤٤٨٣ الذي قدمه النائبان اليون انجل وديك آر مي الى مجلس
النواب ومشروع القانون ٢٢١٥ الذي قدمه السيناتوران باربرا بوكسر وريك سانتورم الى مجلس الشيوخ. ويدعو مشروعا
القانون الى الحد من دعم سوريا للارهاب وانهاء احتلالها للبنان ووقف تطوير اسلحة الدمار الشامل ووقف تهريب النفط
العراقي ومحاسبة سوريا على اعمالها في الشرق الاوسط. ونحن على ثقة ان الديمقراطية والعدالة ستنتصران في النهاية